

الجمع بين الشيوخ وأثره في الرواية

أ/ عبير بنت عبد الرحمن بن عبد اللطيف القصير

محاضر تخصص (الحديث الشريف وعلومه)

قسم الدراسات الإسلامية

كلية التربية - جامعة شقراء

المملكة العربية السعودية

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث صفة في الرواية تقع من بعض الرواة لا سيما الثقات منهم عند تحديثهم بالحديث من حيث كونها سبباً محتملاً لوقوع الخطأ في الرواية، وهو ما يعرف بـ (جمع الشيوخ)، ويتناوله من حيث تعريفه، وأثره في الرواية ببيان كيف يمكن أن يكون الجمع بين الشيوخ سبباً محتملاً من أسباب خطأ الرواة وكيف يقع الخطأ من خلاله، وعلاقته بالحديث المدرج .

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد :
علم الحديث من أشرف العلوم، وخير ما صرفت فيه الهمم، ولقد كانت عناية السلف به منذ وقت مبكر روايةً وجمعاً ونقداً وتمييزاً، وجهودهم في ذلك تظهر جلية لمن قرأ ونقّب في كتب الحديث وعلومه وعلله، ومن جهودهم في ذلك كشفهم للأخطاء التي تقع في الروايات ونقدها وبيان الأسباب المحتملة لهذه الأخطاء، ومن هذه الأسباب التي ذكرها علماء الحديث وعلله "الجمع بين الشيوخ"، حيث جاءت تعليلاتهم لعدد من الأخطاء التي وقعت في عدد من الأحاديث أنه يرجع سبب وقوعها إلى الجمع بين الشيوخ عند رواية تلك الأحاديث .

ونظراً لما يترتب على الجمع بين الشيوخ من أثر على الرواية، وبخاصة إذا كان الراوي ثقة، فإنني رأيت أن يكون هذا البحث عن مسألة "الجمع بين الشيوخ"، وقد جاءت دراسته على النحو التالي :

- ١_ التعريف بـ (جمع الشيوخ) لغة واصطلاحاً .
 - ٢_ أثر الجمع بين الشيوخ على الرواية، ببيان وجه كونه سبباً محتملاً لخطأ الراوي .
 - ٣_ نماذج من الثقات ضعف بعض حديثهم بسبب جمعهم بين الشيوخ .
 - ٤_ علاقة جمع الشيوخ بالحديث المدرج .
 - ٥_ نصوص تطبيقية من كتاب "العلل" للدارقطني .
- الخاتمة وفيها أهم النتائج .

الجمع بين الشيوخ:

الأصل في أداء الراوي لحديثه أن يرويّه بإسناده ومثته عن شيخه الذي سمعه منه على حده من غير زيادة ولا نقصان، إلا أنه وجد من الرواة من يجمع روايات شيوخه للحديث الواحد فيرويها في سياق واحد من غير تمييز بين أسانيدّها ومتونها طلباً للاختصار، ولقد عاب نقاد الحديث هذا الصنيع من بعض الرواة، وربما جرحوا الراوي وضعفوا حديثه بسببه، سئل الإمام أحمد : إذا انفرد محمد بن إسحاق بحديث هل تقبله ؟ قال : (لا، والله إنني رأيتّه يحدث عن جماعة بالحديث الواحد، ولا يفصل كلام ذا من كلام ذا). فعلم عدم قبوله لحديثه ؛ لما ظهر له من عدم ضبطه لرواياته ووقوعه في الوهم عند جمعه لشيوخه وتحديثه بالحديث على هذه الصفة في الرواية .

أولاً / تعريف الجمع بين الشيوخ :

الجمع لغة : الجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تضام الشيء، يقال : جمع الشيء عن تفرقه يجمعه جمعاً^(١).

اصطلاحاً : جمع الراوي لأسانيد ومتون حديث واحد سمعه من أكثر من شيخ في سياق واحد من غير تمييز بينها .

ثانياً/ أثر الجمع بين الشيوخ على الرواية، وبيان وجه كونه سبباً محتملاً لخطأ الراوي :

الجمع بين الشيوخ في سياق واحد صفة في الرواية تحتاج درجة عالية من الحفظ والاتقان والتمييز ؛ لأن الغالب أن ألفاظ رواياتهم مختلفة، مما يتطلب أن يكون الراوي مميزاً لأحاديث شيوخه يعرف أماكن اتفاقهم واختلافهم حتى يبينها إذا ما روى عنهم جميعاً، وليست هذه الصفة _التمييز_ موجودة عند كل أحد فالرواة متفاوتون في ذلك، ولذا لم يقبله علماء الحديث من كل أحد ومن ذلك ما ذكره محمد بن قاسم قال : (لما قدم يحيى بن معين مصر حضر مجلس عبد الله بن عبدالحكم بن أعين_ فأول ما حدث به كتاب فضائل عمر بن عبد العزيز، فقال : حدثني مالك وعبد الرحمن بن زيد وفلان وفلان، فمضى في ذلك ورقة، ثم قال : كل حدثني هذا الحديث . فقال له يحيى : حدثك بعض هؤلاء بجميعه، وبعضهم ببعضه . فقال : لا، حدثني جميعهم بجميعه . فراجعه فأصر . فقام يحيى وقال للناس : يكذب)^(٢) وقال ابن رجب بعد أن نقل نصاً للخليلي في عدم قبول بعض علماء الحديث جمع الشيوخ من حماد بن سلمة، معلقاً عليه بقوله : (ومعنى هذا أن الرجل إذا جمع بين حديث جماعة، وساق الحديث سياقة واحدة فالظاهر أن لفظهم لم يتفق، فلا يقبل الجمع إلا من حافظ متن حديثه يعرف اتفاق شيوخه واختلافهم)^(٣).

فالراوي في جمعه بين شيوخه يضم حديث بعضهم إلى بعض، وهذا الضم قد يؤدي إلى الوقوع في الخطأ والوهم خاصة إذا لم يكن الراوي على درجة عالية من الدقة والتمييز بين الطرق والألفاظ، ومن خلال نصوص العلماء التي وقفت عليها في الجمع

(١) لسان العرب ٥٣/٨ ، معجم مقاييس اللغة ١/ ٤٧٩ .

(٢) تهذيب التهذيب ٣٧١/٢ .

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٧٦ .

بين الشيوخ، يمكن بيان أثر الجمع بين الشيوخ في الرواية وكيف يمكن أن يكون سبباً من أسباب وهم الرواة من خلال ما يترتب على الجمع من أمور يكون للخطأ مدخلاً من خلالها وتتسبب في وقوع الراوي في الوهم، ومن ذلك :

١_ الاختصار : مما يترتب على الجمع بين الشيوخ اختصار الأسانيد والمتون _ ولعله السبب الرئيس في الجمع بين أحاديثهم _ وهذا الاختصار قد يكون مخلاً ؛ لأن الراوي يجمع حديث أكثر من شيخ في سند واحد ومتن واحد، وإذا كان اختصار متن الحديث الواحد المروري بإسناد واحد أحد أسباب وهم الرواة، فكيف إذا اختصر الراوي أسانيد ومتون ذلك الحديث الواحد وجمعها في سياق واحد، فإن احتمال وقوعه في الوهم يكون أكبر ؛ لأن كثيراً ما يكون في روايات الشيوخ للحديث الواحد اختلاف في الإسناد أو المتن، فإذا ما جمع بينهم طلباً للاختصار ربما زاد أو نقص مما ليس في حديث بعضهم إما في الإسناد أو المتن ومن ثم يقع الوهم . قال أحمد في حديث رواه حماد بن سلمة جمع فيه بين شيوخه فحملة الاختصار على زيادة ليست موجودة في إسناد أحدهما، قال : (هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا، يجمع الرجال ثم يجعله إسناداً واحداً، وهم يختلفون)^(٢)، وقد تقدم كلام ابن رجب في أن اختلاف ألفاظ الشيوخ أحد الأسباب الحاملة على المنع من الجمع بين الشيوخ لأن روايتها بهذه الصورة المختصرة يتطلب معرفة بمواطن الاتفاق والاختلاف حتى لا يكون الاختصار مخلاً، ولا يتهياً هذا لكل أحد .

ومن الأمثلة على ما جمع فيه بين الشيوخ فتسبب في زيادة في الإسناد ليست منه : ما ذكره الدارقطني في حديث رواه ابن عيينة فجمع بين شيوخه، قال الدارقطني : (روى هذا الحديث ابن عيينة عن الزهري وهشام بن عروة، جمع بينهما، وحمل حديث هشام على حديث الزهري، فقال : عن عروة عن عبد الرحمن بن عبد عن عمر . وهذا إسناد الزهري، وهشام لا يذكر في الإسناد عبد الرحمن بن عبد)^(١).

(٢) المرجع السابق ٢/٦٧٥

(١) العلل ٢/١٨١ .

وقال أيضا في حديث رواه حماد بن زيد فجمع بين شيوخه : (ولعل حمادا إنما جمع بين أيوب وهشام ويونس في الإسناد على حديثيهما على إسناد حديث أيوب، فذكر فيه الأحنف، وهما لا يذكرانه)^(٢).

٢_ ضم أسانيد ومتون الأحاديث بعضها إلى بعض : الجمع بين أحاديث الشيوخ قائم على ضم أسانيد ومتون أحاديثهم بعضها إلى بعض بصورة مختصرة، فإذا لم يكن الراوي على قدرة عالية من التمييز بين أسانيدهم ومتونهم فإنه قد تختلط عليه فيدخل إسناد ومتن حديث في إسناد ومتن حديث آخر فيقع الوهم والخطأ، ومن ذلك : ما وقع للزهري في روايته لحديث أبي هريرة في السهو في الصلاة المعروف بحديث "ذي اليمين"، والزهري إمام حافظ ممن عرف عنه الجمع بين الشيوخ، وقبله منه العلماء في عدد من الأحاديث ومنها حديث الإفك، إلا أنه حينما جمع أحاديث شيوخه في حديث ذي اليمين وضم بعضها إلى بعض لم يضبط أسانيدهم ومتونهم فأدخل بعضها في بعض، مما تسبب في وقوع النكارة في ألفاظه، ولذا أعله العلماء من طريقه، ولم يخرج الشخان من طريقه، ومن أعله مسلم^(٣) والنسائي^(٤) وابن خزيمة^(٥) وغيرهم .

قال ابن عبد البر : (وقد اضطرب على الزهري في حديث ذي اليمين اضطراباً أوجب عند أهل العلم بالنقل تركه من روايته خاصة)^(٦) ثم ذكر طرق الحديث من رواية الزهري بأسانيدها ومتونها، وفيها طرق جمع فيها الزهري حديث أكثر من شيخ في سياق واحد، وبين ابن عبد البر كيف أنه اضطرب في تلك الطرق إسناداً وامتناً، ثم قال : (لا أعلم أحداً من أهل العلم والحديث المنصفين فيه عول على حديث ابن شهاب في قصة ذي اليمين ؛ لاضطرابه فيه ؛ وأنه لم يتم له إسناداً ولا امتناً، وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن فالغلط لا يسلم منه أحد، والكمال ليس لمخلوق، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا النبي ﷺ)^(٧).

(٢) العلال ١٦٣/٧ .

(٣) التمييز ص ١٨٣ .

(٤) السنن الكبرى رقم (٥٦٤-٥٦٨) و (١١٥٢-١١٥٥) .

(٥) صحيح ابن خزيمة رقم (٢٦٨٤ و ٢٦٨٥) .

(٦) التمهيد ١/ ٣٦٤-٣٦٥ .

(٧) المرجع السابق ١/ ٣٦٦ .

وقال_أيضاً_ مبيناً كيف أن جمع الشيوخ يتسبب في وقوع الأوهام، ومنها دخول حديث الشيوخ بعضها في بعض، قال : (كان ابن شهاب _رحمه الله_ أكثر الناس بحثاً على هذا الشأن فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عنهم، ومرة عن أحدهم، ومرة عن بعضهم على قدر نشاطه في حين حديثه، وربما أدخل حديث بعضهم في حديث بعض، كما صنع في حديث الإفك وغيره، وربما لحقه الكسل فلم يسنده، وربما انشرح فوصل وأسند على حسب ما تأتي به المذاكرة، فلهذا اختلف أصحابه عليه اختلافاً كبيراً في أحاديثه . ويبين لك ما قلنا روايته لحديث ذي اليمين، رواه عنه جماعة فمرة يذكر فيه واحداً، ومرة اثنين، ومرة جماعة ومرة جماعة غيرها، ومرة يصل، ومرة يقطع).^(١)

ومن الأمثلة على ذلك : ما ذكره ابن عدي في حديث رواه ابن وهب جمع فيه بين شيوخه (عمرو بن الحارث والليث بن سعد) وضم إسناد ومتن أحدهم إلى إسناد ومتن الآخر مما تسبب في إدراج زيادة في متن أحدهما ليست منه وأخطأ في إسناده، قال ابن عدي : (ولم يذكر الليث الصدمة الأولى، وذكر الليث في هذا الإسناد إنما هو من عمل ابن وهب، جمع بين الليث وعمرو بن الحارث، فحمل حديث أحدهما على صاحبه، فقال : عنهما جميعاً عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس . وأخطأ ابن وهب على الليث ؛ فإن الليث يقول : عن سعد بن سنان . وقد أمليت صوابه عن الليث من حديث عاصم بن علي عنه).^(٢)

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن عدي في حديث رواه يحيى القطان جمع فيه بين شيوخه (شعبة والثوري)، فضم أسانيدهم إلى بعض مما تسبب في زيادة في إسناد الثوري ليست منه، قال ابن عدي : (يذكر هذا عن يحيى القطان، جمع بين الثوري وشعبة، فذكر عنهما جميعاً في الإسناد في هذا الحديث سعد بن عبيدة، وسعد إنما يذكره شعبة، والثوري لا يذكره، فحمل يحيى حديث شعبة على حديث الثوري، فذكر عنهما جميعاً سعداً، ويقال : لا يعرف ليحيى بن سعيد خطأ غيره).^(٣)

(١) مرجع سابق ٤٥/٧ .

(٢) الكامل في الضعفاء ٤٤١/٥ .

(٣) المرجع السابق ٥٢٥/٥ .

وذكر الخطيب حديثاً روي عن شعبة جمع فيه بين شيوخه (عمرو بن مرة وحصين) فضم إسناد و متن أحدهما إلى إسناد و متن الآخر، وحمل حديث أحدهما على الآخر مما تسبب في دخول المتنين في بعضهما وإدراج زيادة في أحدهما ليست منه، قال الخطيب : (كذا رواه أبو داود سليمان بن داود الطيالسي عن شعبة عن عمرو بن مرة وحصين عن سالم بن أبي الجعد سياقة واحدة، وسؤال سالم جابراً في آخر الحديث وجواب جابر له لم يكن عند شعبة عن حصين، وإنما كان عنده عن عمرو وحده، فأدرج في هذه الرواية.

وقد روى آدم بن أبي إياس وأبو النضر هاشم بن القاسم وعلي بن الجعد ثلاثتهم عن شعبة عن عمرو وحصين هذا الحديث، فلم يذكروا سؤال سالم جابراً وجواب جابر، بل اقتصرنا على ما دونه، وهذا يدل على أن شعبة حمل رواية عمرو على رواية حصين حين حدث هؤلاء الثلاثة بالحديث، وحمل رواية حصين على رواية عمرو لما حدث أبا داود به ...) إلى أن قال : (وروى أبو الوليد الطيالسي عن شعبة حديث عمرو وحصين جميعاً، وساقه بطوله، وميز ما في آخره من سؤال سالم وجواب جابر له، وبين أنه عن عمرو دون حصين).^(١)

ومن الأوهام التي قد تقع بسبب جمع الشيوخ وضم أسانيد بعضهم إلى بعض توهم سماع لا يصح، ففي حديث رواه ابن خزيمة في صحيحه "عن إبراهيم بن عبدالعزيز، عن أبيه وجده جميعاً، عن أبي محذورة" قال ابن خزيمة عقب إخراج الحديث : (عبد العزيز بن عبد الملك لم يسمع هذا الخبر من أبي محذورة، وإنما رواه عن عبد الله بن محيريز عن أبي محذورة).^(٢) قال ابن حجر معلقاً على كلام ابن خزيمة : (فعلى هذا يكون إبراهيم بن عبدالعزيز أدرج حديث أبيه على حديث جده، وأسقط شيخ أبيه، والله أعلم).^(٣) فإبراهيم بن عبدالعزيز عندما جمع بين شيوخه في هذا الحديث وضم أسانيدهم بعضها إلى بعض أدخل إسناد أحدهم في الآخر مما تسبب في وقوع وهم سماع لا يصح .

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل ١٩٨/٢-١٩٩ .

(٢) صحيح ابن خزيمة ١/١٩٥ .

(٣) تهذيب التهذيب ٢/٥٩٠ .

٣_ حمل الأسانيد المعلولة على الأسانيد الصحيحة :

وذلك بأن يكون أحد أسانيد شيوخه صحيحاً والآخر معلولاً، فيجمع بينهما في سياق واحد مقتصراً على الإسناد الصحيح من غير أن يشير إلى أن إسناد الآخر معلول، فيظن من يأخذه عنه أن كلاهما صحيح، ومن ذلك قول ابن رجب : (وقد ذكر يعقوب بن شيبه أن ابن عيينة كان ربما يحدث بحديث واحد عن اثنين ويسوقه سياقة واحد منهما، فإذا أفرد الحديث عن الآخر أرسله أو أوقفه)^(٤).

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره البزار في حديث رفعه عمرو بن علي وهو في الأصل موقوف ؛ بسبب حمله رواية الوقف على رواية الرفع، قال : (وهذا الحديث لا نعلم أسنده عن مجالد إلا يحيى بن سعيد . وسمعت عمرو بن علي يذكر هذا الحديث عن يحيى بن سعيد ومحمد بن فضيل عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله عن النبي ﷺ، وأظن أن عمرو بن علي حمل حديث ابن فضيل على حديث يحيى في الرفع، لأنني لم أسمع أحداً رفعه عن ابن فضيل إلا عمرو بن علي، فجمع فيه يحيى وابن فضيل)^(١).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الدارقطني في حديث وصله أبوخالد الأحمر وهو في الأصل مرسل ؛ بسبب حمله رواية الإرسال على رواية الوصل، قال : (ورواه أبو خالد الأحمر، عن محمد بن إسحاق ومحمد بن عجلان وهشام بن الغاز عن مكحول عن غضيف عن أبي زر . وأحسب أبا خالد حمل حديث هشام بن الغاز وابن عجلان على حديث محمد بن إسحاق، فوجود إسناده ؛ لأن غيره يرويه عن هشام بن الغاز وعن محمد بن عجلان عن مكحول مرسلًا عن أبي زر)^(٢).

وقال أيضاً في حديث رفعه همام بن يحيى وهو في الأصل موقوف ؛ بسبب حمل رواية الوقف على رواية الرفع، قال : (ورواه همام بن يحيى عن يحيى بن سعيد وعلي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عائشة ورفعه إلى النبي ﷺ، وأحسبه حمل حديث يحيى على حديث علي بن زيد فرفعه ؛ لأن يحيى لا يرفعه، والله أعلم)^(٣).

(٤) شرح عل الترمذي ٦٧٨/٢ .

(١) مسند البزار ٣٢١/٥ - ٣٢٢ .

(٢) الطل ٢٥٨/٦ - ٢٥٩ .

(٣) المرجع السابق ٧٧ / ١٤ .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الخطيب في حديث وصله عبدالعزيز بن معاوية وهو في الأصل مرسل ؛ بسبب حمله رواية الإرسال على رواية الوصل حينما جمع بين شيوخه، قال : (كذا رواه عبد العزيز بن معاوية عن أبي عاصم، والظاهر من هذه الرواية أن أبا سلمة وسعيدا - هو ابن المسيب - روى هذا الحديث عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ولم يكن أبو عاصم يرويه كذلك، وإنما كان يرويه عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وعن سعيد مرسلاً عن النبي ﷺ. وقد رواه محمد بن حماد الطهراني عن أبي عاصم، وحكى بيانه القولين وتمييزه بين الروایتين) ثم ذكر حديث محمد الطهراني وجاء في آخره : (قال أبو عاصم: حديث أبي سلمة مسند، وحديث سعيد مرسل).^(٤)

وذكر الخطيب حديثاً روي عن حماد بن سلمة، وصله أحد رواة وهو في الأصل مرسل ؛ بسبب حمله رواية الإرسال على رواية الوصل حينما جمع بين شيوخه، قال : (ربما ظن من لم يمعن النظر أن حماداً روى هذا الحديث عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وحמיד الطويل كليهما عن أنس بن مالك، وليس الأمر كذلك، وإنما رواه حماد عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن النبي ﷺ مرسلاً . ورواه حماد أيضاً عن حميد الطويل عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ.

وقد روى عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة هذا الحديث، فأفرد رواية ثابت عن رواية حميد، وفصل أحد الإسنادين من الآخر كذلك).^(١)

وذكر الخطيب حديثاً روي عن سفيان الثوري، صرح فيه الراوي باسم أحد رواة وهو في الأصل مجهول العين ؛ بسبب حمله رواية مجهول عين على رواية ذكر فيها راوي بعينه وذلك حينما جمع بين شيوخه، قال الخطيب : (كذا روى هذا الحديث مخلد بن يزيد الحراني عن سفيان الثوري عن أيوب السختياني وخالد الحذاء ، وساقه سياقة واحدة . وأيوب إنما كان يرويه عن أبي قلابة عن رجل غير مسمى عن أبي ذر، وأما خالد الحذاء فكان يرويه عن أبي قلابة، ويسمي الرجل وهو عمرو بن بجدان، فحملت رواية أيوب على رواية خالد في حديث مخلد بن يزيد هذا ..)، إلى أن قال : (ورواه عبد الرزاق بن همام من حديث أحمد بن حنبل عنه، وإبراهيم بن خالد المؤذن كلاهما

(٤) الفصل للوصل المدرج في النقل ٩١١/١-٩١٢ .

(١) مرجع سابق ٩٢٨/٢ .

عن سفیان الثوري عن أيوب وخالد جميعاً عن أبي قلابة، وبيننا الخلاف فيه، وفصلاً قول أيوب من قول خالد).^(٢)

ومما سبق يتبين لنا كيف يمكن لجمع الراوي لحديث شيوخه في سياق واحد سبباً محتملاً لوقوعه في الخطأ عند التحديث على هذه الصفة في الرواية .

ثالثاً/ ممن تكلم فيه لجمعه بين الشيوخ في حديثه :

تكلم عدد من العلماء في بعض الرواة لجمعهم بين الشيوخ في أحاديثهم ؛ لما ظهر لهم من عدم ضبطهم ووقوعهم في الوهم حينما حدثوا على هذه الصفة في الرواية، ومنهم :

١_ محمد بن شهاب الزهري : تقدم كلام العلماء على أن ابن شهاب ممن عرف عنه الجمع بين أحاديث شيوخه وقد قبله منه العلماء في عدد من الأحاديث ومنها حديث الإفك ؛ لما ظهر لهم من ضبطه لها، ولم يقبلوه منه في حديث ذي اليمين لاضطرابه فيه وعدم ضبطه له فوقع في الوهم .

٢_ عوف الأعرابي : بن أبي جميلة، أبو سهل الأنصاري. قال ابن المديني : (سمعت يحيى، قال : قال لي شعبة في أحاديث عوف عن خلاس عن أبي هريرة، ومحمد بن سيرين عن أبي هريرة _ إذا جمعهم _ قال لي شعبة : " ترى لفظهم واحداً ").^(١) قال ابن أبي حاتم معلقاً : (كالمكرر على عوف).^(٢)

٣_ حماد بن سلمة : بن دينار أبو سلمة البصري .

قال أحمد في حديث حماد بن سلمة عن أيوب وقتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن أبي ثعلبة الخشني عن النبي ﷺ " في أنبية المشركين " : (هذا من قبل حماد، كان لا يقوم على مثل هذا يجمع الرجال، ثم يجعله إسناداً واحداً، وهم يختلفون)^(٣)، وقوله " هذا من قبل حماد " : يعني ذكر أبي أسماء الرحبي في طريق أيوب، و الصواب فيه : عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة .

(٢) المرجع السابق ٩٣٢/٢-٩٣٤ .

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤٧/١، شرح علل الترمذي ٦٧٧/٢ .

(٢) الجرح والتعديل ١٤٧/١ .

(٣) شرح علل الترمذي ٦٧٥/٢ .

وقال أبو يعلى الخليلي : (ذاكرت يوماً بعض الحفاظ، فقلت: البخاري لم يخرج حماد بن سلمة في الصحيح، وهو زاهد ثقة؟! فقال: لأنه جمع بين جماعة من أصحاب أنس، فيقول: "حدثنا قتادة وثابت وعبد العزيز بن صهيب"، وربما يخالف في بعض ذلك. فقلت: أليس ابن وهب انفقوا عليه، وهو يجمع بين أسانيد، فيقول: "حدثنا مالك وعمرو بن الحارث والليث بن سعد والأوزاعي بأحاديث، ويجمع بين جماعة غيرهم؟! فقال ابن وهب: أتقن لما يرويه، وأحفظ له).^(٤)

٤- **عبدالله بن وهب** : تقدم في كلام الخليلي السابق أن ابن وهب كان يجمع بين شيوخه، وأن العلماء قبلوا منه ذلك في عدد من الأحاديث؛ لما ظهر لهم من اتقانه وضبطه لها، إلا أنه مع ذلك وقع في الوهم في أحاديث أخرى جمع فيها بين شيوخه فلم يضبط كما ذكر الدارقطني وسيأتي معنا شيئاً من ذلك في النصوص التطبيقية .

٥- **سفيان بن عيينة** : تقدم قول يعقوب بن شيبان أن ابن عيينة كان ممن يجمع بين الشيوخ فيقع الوهم بسبب ذلك .

فهؤلاء عدد من الثقات تكلم في رواياتهم لجمعهم بين الشيوخ فيها؛ لما ظهر لهم من عدم ضبطهم واتقانهم لحديثهم عندما جمعوا بين شيوخهم في تلك الأحاديث . وربما كان الراوي ضعيفاً في نفسه ويزداد ضعفاً إذا جمع بين شيوخه، قال ابن معين في ليث بن أبي سليم : (كان ليث ضعيف الحديث عن طاووس، فإذا جمع إلى طاووس وغيره، فالزيادة هو ضعيف)^(١)، ومن الضعفاء الذين ذكر الجمع بين الشيوخ عطاء بن السائب وجابر الجعفي والواقدي وعبد الرحمن بن عبدالله العمري وأبوبكر بن أبي مریم^(٢) .

رابعاً / علاقة جمع الشيوخ بالحديث المدرج :

من خلال النظر فيمن صنف في علوم الحديث نجد أن منهم من ذكر الجمع بين الشيوخ في مبحث المدرج، فقد ذكر الخطيب البغدادي في كتابه "الفصل للوصل المدرج في النقل" الجمع بين الشيوخ في حديثه عن نوع من أنواع الإدراج، حيث عقد باباً فقال: (ذكر من روى حديثاً عن جماعة روهه عن رجل واحد مختلفين فيه فحمل

(٤) الإرشاد ١/٤١٧-٤١٨ .

(١) تهذيب التهذيب ٣/٤٨٤ .

(٢) شرح علل الترمذي ٢/٦٢٧-٦٢٩ .

روايتهم على الاتفاق) (٣) وأورد تحته عدداً من الأحاديث جمع رواتها بين شيوخهم حينما حدثوا بها، وبين كيف أن جمعهم بين شيوخهم في هذه الأحاديث تسبب في إدراجهم زيادات في أسانيدهم ليست منها. (٤)

كما ذكر ابن الصلاح الجمع بين الشيوخ من غير تمييز بين رواياتهم في حديثه عن أقسام المدرج حيث قال : (ومنها _ أي من أقسام المدرج _ : أن يروي الراوي حديثاً عن جماعة بينهم اختلاف في إسناده، فلا يذكر الاختلاف، بل يدرج روايتهم على الاتفاق) ومثل له بحديث جُمع فيه بين الشيوخ، وبين كيف تسبب الجمع في إدراج زيادة في إسناد أحدهم ليست منه. (٥)

وتبعه العراقي والسخاوي في عدّه قسماً من أقسام المدرج، قال العراقي : (ومن أقسام المدرج، وهو القسم الرابع : أن يروي بعض الرواة حديثاً عن جماعة وبينهم في إسناده اختلاف، فيجمع الكل على إسناد واحد مما اختلفوا فيه، ويدرج رواية من خالفهم معهم على الاتفاق). (٦) وبمثله قال السخاوي. (٧)

فعللاقة الجمع بين الشيوخ بالحديث المدرج تكمن في أن الجمع بين الشيوخ يتسبب أحياناً في زيادات في أسانيد ومتون الأحاديث، فيذكر فيها ما ليس منها، وهذه هي صورة الإدراج، الذي هو أحد أوهام الرواة .

خامساً / النصوص التطبيقية :

النص الأول :

قال الدارقطني : (حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا عبد الرحمن بن بشر بن الحكم حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان حدثنا منصور وسليمان عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن عبد الله، قال سفيان وحدثني واصل عن أبي وائل عن عبد الله قال : سألت أو سئل رسول الله ﷺ : أي الذنب عند الله أكبر؟ قال: " أن تجعل الله نداً وهو خلقك"، قلت: ثم أي؟ قال: " أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك"، قلت: ثم أي؟ قال: " أن

(٣) ٨١٩/٢ .

(٤) انظر ٨١٩/٢-٩٥٩ .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص ٩٧ .

(٦) شرح التبصرة ٣٠٣/١ .

(٧) فتح المغيث ٣٠٣/١ و٣٠٦ .

تزاني حليمة جارك" . قال: ونزلت هذه الآية تصديقاً لقول رسول الله ﷺ : {والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق} الآية .
قال لنا أبو بكر النيسابوري: هكذا رواه يحيى، ولم يذكر في حديث واصل عمرو بن شرحبيل.

ورواه عبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن كثير، فجمعاً بين واصل، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبد الله.
فيشبهه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لعبد الرحمن بن مهدي ولابن كثير، فجعل إسنادهما واحداً ولم يذكر بينهم خلافاً، وحمل حديث واصل على حديث الأعمش ومنصور.

وفصله يحيى بن سعيد، فجعل حديث واصل عن أبي وائل عن عبد الله، وهو الصواب ؛ لأن شعبة ومهدي بن ميمون روياه عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله، كما رواه يحيى عن الثوري عنه، والله أعلم (١) (٢).

(١) العطل ٢٢٣/٥ .

(٢) تخريج الحديث : مدار هذا الحديث على سفيان الثوري واختلف عليه :

١- رواه يحيى القطان عن سفيان عن منصور والأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود مرفوعاً، وعن سفيان عن واصل عن أبي وائل عن ابن مسعود مرفوعاً _ من غير ذكر عمرو بن شرحبيل فيه _ .
٢- ورواه عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير عن منصور والأعمش وواصل عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود مرفوعاً .

تخريج الوجه الأول /

أخرج رواية يحيى بالتفصيل المذكور : البخاري في صحيحه (١٠٩/٦"٤٧٦١") و (١٦٤/٨"٦٨١١")، والخطيب في الفصل للوصل (١٨٩٣/٢) .

وأخرج روايته من حديث منصور والأعمش : البخاري في خلق أفعال العباد (ص١٠٠)، والنسائي في الكبرى (١١٣٠٥"٢٠٤/١٠) .

وأخرج روايته من حديث منصور فقط : الخطيب في الفصل للوصل (٨٢٤/٢) .

وأخرج روايته من حديث واصل فقط : النسائي في سننه (٩٠/٧"٤٠١٤")، وفي الكبرى (٣/٤٢٥"٣٤٦٣") .

وتابع سفيان في روايته على هذا الوجه عن واصل :

تابعه : * شعبة بن الحجاج : أخرج حديثه الترمذي في سننه (١٩٠/٥"٣١٨٣")، وأحمد في المسند (٧/٤٢٩"٤٤٢٣")، والطبرسي في المسند (ص٢١٢"٢٦٢")، والنسائي في الكبرى (٣/٤٢٦"٣٤٦٤") .

* ومهدي بن ميمون : أخرج حديثه أحمد في المسند (٧/٤١٥"٤٤١١")، والطبرسي في المسند (ص٢١٢"٢٦٣")، والخراطي في مساويء الأخلاق "٤٨٣" .

* ومالك بن مغول : أخرج حديثه النسائي في الكبرى (٦/٣٩٩"٧٠٨٧") .

في هذا النص بين الدارقطني خطأ وقع في أحد طرق هذا الحديث وهو طريق ابن مهدي ومحمد بن كثير حيث جاء فيه زيادة في إسناد أحد رواته ليست منه، وجعل الدارقطني احتمال أن يكون الوهم فيه من سفيان الثوري .

وسفيان الثوري هو ابن سعيد بن مسروق، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ إمام حجة . فيحتمل أن يكون سفيان حدث بهذا الحديث عدة مرات، ضبطه في أحدها وأخطأ في الأخرى، أتى به على الصواب في الطريق التي فصل فيها بين روايات شيوخه كما رواه يحيى القطان عنه، ووقع في الوهم في الطريق التي جمع فيها شيوخه كما رواه ابن مهدي ومحمد بن كثير عنه .

وقد بين الدارقطني السبب المحتمل لوهمه وهو تحديثه بالحديث على هذه الصفة في الرواية وذلك حينما جمع بين شيوخه الثلاثة (منصور والأعمش وواصل) وضم روايات بعضهم إلى بعض، فحمل حديث واصل _الذي ليس فيه عمرو بن شرحبيل_ على حديث الأعمش ومنصور _الذي فيه عمرو بن شرحبيل_، فرواه عنهم جميعاً بذكر (عمرو بن شرحبيل)، فوقع في الوهم بزيادة رجل في إسناد واصل ليس فيه، وقد ذكرنا فيما تقدم أن الجمع بين الشيوخ على هذه الصفة في الرواية يترتب عليه أمور يكون للوهم مدخلا من خلالها وتتسبب في وقوع الراوي في الوهم ومنها الاختصار وضم الأسانيد بعضها إلى بعض مما، وهو ما وقع هنا في طريق ابن مهدي ومحمد بن كثير حينما جمع سفيان بين روايات شيوخه بصورة مختصرة فضم رواية واصل إلى

=تخريج الوجه الثاني /

١- رواية عبدالرحمن بن مهدي : أخرجها بجمع الثلاثة معا : أحمد في المسند (٧/٢٠٠"٤١٣١"، والبيهقي في الكبرى (٣٣/٨ "١٥٨٤٠")، والخطيب في الفصل للوصل (٨١٩/٢) .
وأخرج روايته من حديث منصور والأعمش معا : الترمذي في سننه (٥/١٨٩"٣١٨٢")، والبيهقي في الكبرى (٣٣/٨ "١٥٨٤٠") .

وأخرج روايته من حديث منصور وواصل معا: ابن أبي شيبة في المسند (١/٢٤٢"٣٦٢") .
وأخرج روايته من حديث واصل فقط : الترمذي في سننه (٥/١٨٩"٣١٨٢")، والنسائي في سننه (٧/٨٩"٤٠٣١")، وفي الكبرى (٣/٤٢٥"٣٤٦٢") .

٢- رواية محمد بن كثير : أخرجها بجمع الثلاثة معا : الخطيب في الوصل للفصل (٢/٨٢٠) البغوي في شرح السنة (١/٨٢"٤٢") .

وأخرج روايته من حديث منصور وواصل معا : أبونعيم في المستخرج (١/١٦٤"٢٥٩")، والخطيب في الكفاية (٢/٣٢١)
وأخرج روايته من حديث منصور فقط : أبوداود في سننه (٢/٢٩٤"٢٣١") .

رواية منصور والأعمش، وحمل إسناده على إسنادهما مما تسبب في وقوعه في الوهم بزيادة رجل في إسناده واصل ليس فيه .

ومما يدل على أن رواية الجمع وقع فيها وهم ما جاء عن ابن مهدي أنه ترك التحديث برواية واصل، قال البخاري بعد إخراجها للطريق المفصلة من رواية يحيى القطان : (قال عمرو^(١) : فذكرته لعبد الرحمن، وكان حدثنا عن سفيان عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل عن أبي ميسرة . قال : «دعه دعه»)^(٢).

قال ابن حجر : (والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس حدثوه به عن أبي وائل فأما الأعمش ومنصور فأدخلا بين أبي وائل وبين ابن مسعود أبا ميسرة، وأما واصل فحذفه، فضبطه يحيى القطان عن سفيان هكذا مفصلاً، وأما عبد الرحمن فحدث به أولاً بغير تفصيل فحمل رواية واصل على رواية منصور والأعمش فجمع الثلاثة وأدخل أبا ميسرة في السند، فلما ذكر له عمرو بن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه، فاقتصر على التحديث به عن سفيان عن منصور والأعمش حسب وترك طريق واصل، وهذا معنى قوله فقال : "دعه دعه"، أي : اتركه، والضمير للطريق التي اختلف فيها، وهي رواية واصل . وقد زاد الهيثم بن خلف في روايته بعد قوله "دعه" : " فلم يذكر فيه واصل بعد ذلك"، فعرف أن معنى قوله "دعه" أي اترك السند الذي ليس فيه ذكر أبي ميسرة)^(٣).

وتقدم أن الدارقطني جعل احتمال حمل الخطأ على سفيان الثوري، بينما ذهب ابن حجر إلى أن حمل الخطأ هنا على ابن مهدي مع اتفاقه مع الدارقطني على سبب الخطأ وهو الجمع بين الشيوخ، ولعل ما ذهب إليه الدارقطني أولى ؛ لأن محمد بن كثير حدث به عن الثوري بمثل حديث ابن مهدي، مما يقوي احتمال أن يكون الوهم من سفيان .

وممن حكم بخطأ رواية واصل يذكر الزيادة_ النسائي، فقد أخرج رواية واصل بذكر الزيادة ثم عقبه بروايته من غير الزيادة وقال : (هذا أولى بالصواب من الذي قبله)^(٤)، وعد الخطيب هذه الزيادة مدرجة حيث مثل بهذا الحديث على نوع من

(١) هو ابن علي الفلاس شيخ البخاري في هذا الحديث .

(٢) صحيح البخاري ١٦٤/٨ .

(٣) فتح الباري ١١٥/١٢ .

(٤) السنن ٤٢٥/٣ .

الإدراج تحت باب عقده في كتابه الفصل للوصل فقال : (باب ذكر من روى حديثاً عن جماعة روهه عن رجل واحد مختلفين فيه فحمل روايتهم على الاتفاق)^(٥)، وبمثلته قال العراقي فبعد أن ذكر هذا الحديث قال : (فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش ؛ لأن واصل لا يذكر فيه عمرو بن شرحبيل، بل يجعله عن أبي وائل عن عبدالله، وقد بين ...)^(٦).

وقد استدل الدارقطني على خطأ رواية الجمع _رواية عبدالرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير _ بأمرين :

١_ ورود الحديث من طريق أخرى مفصلة وهي طريق يحيى القطان، وإيراد الرواية بهذا التفصيل لا شك أنه يدل على مزيد حفظ واتقان، فرواية يحيى المفصلة كشفت الخطأ في رواية ابن مهدي وابن كثير .

٢_ أن من رواه عن واصل غير الثوري منهم شعبة ومهدي بن ميمون إنما رواه بمثل حديث القطان عن الثوري من غير ذكر الزيادة .

النص الثاني :

جاء في العلل للدارقطني : (وسئل عن حديث سالم، عن أبيه: قال رسول الله ﷺ: "الشؤم في ثلاثة : في المرأة، والدار، والفرس..") .

فقال: يرويه الزهري، واختلف عنه

ورواه مالك بن أنس وأبوأويس ومعمر من رواية عبد الرزاق عنه، عن الزهري، عن سالم وحمزة، عن ابن عمر.

وكذلك رواه يونس، عن الزهري، عن سالم وحمزة، عن ابن عمر، وزاد فيه : "لا عدوى ولا طيرة"، ولم يأت به عن الزهري بهذا الإسناد سواه .

ورواه ابن وهب، عن مالك ويونس، فجمع بينهما، وقال: عن الزهري، عن سالم وحمزة، عن ابن عمر، قال رسول الله ﷺ : " لا عدوى ولا طيرة " . وهذا وهم، أحسبه حمل حديث أحدهما على الآخر ؛ لأن عند يونس المتنين

(٥) ٨١٩/٢

(٦) شرح التبصرة ١/٣٠٤

جميعاً، وليس عند مالك إلا قوله : الشؤم في ثلاث ... دون قوله: لا عدوى.... (١)(٢)

في هذا النص يبين الدارقطني خطأ وقع فيه ابن وهب عند روايته لهذا الحديث عن مالك ويونس جميعاً، بذكر زيادة في متن مالك ليست منه .

(١) العلل (١٣٢/١٣)

(٢) تخريج الحديث : مدار الحديث على الزهري واختلف عليه :

- ١- رواه مالك وأبو أويس ومعمر عن الزهري عن سالم وحزمة عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ : (الشؤم في ثلاثة : في المرأة والدار والفرس) ٢_ ورواه يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم وحزمة عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ : (لا عدوى ولا طيرة، إنما الشؤم في ثلاثة : المرأة والفرس والدار) .
- ٣_ ورواه ابن وهب عن مالك ويونس جميعاً عن الزهري عن سالم وحزمة عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ : (لا عدوى ولا طيرة، إنما الشؤم في ثلاثة : المرأة والفرس والدار) .

تخريج الوجه الأول :

* حديث مالك :

- أخرجه أبو مصعب الزهري في روايته للموطأ (٢٠٤٦"١٥١/٢) _ومن طريقه البغوي في شرح السنة(١٣/٩"٢٢٤٤) _ .
ويحيى بن يحيى في روايته للموطأ _ وعنه مسلم في الصحيح (١٧٤٦/٤"٢٢٢٥) _ .
وعبدالله بن مسلمة القعنبي في روايته للموطأ _ وعنه مسلم في الصحيح (١٧٤٦/٤"٢٢٢٥)، وأبوداود في السنن(٣٩٢٢/١٩"٤) ، ومن طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار(٣١٣/٤) وفي شرح مشكل الآثار (٧٧٧"٢٤٩/٢)، والقضاعي في مسند الشهاب(١٩٦/١"٢٩٤) _ .
والبخاري في الصحيح (٥٠٩٣"٨/٧) ، وفي الأدب المفرد (ص٣١٥"٩١٦) عن إسماعيل .
وابن القاسم في روايته للموطأ _ ومن طريقه النسائي في السنن (٣٥٦٩"٢٢٠/٦) ، وفي الكبرى (٤"٣١٥"٤٣٩٥)، و(٣٠٥/٨ "٩٢٣٤) _ .
والنسائي في السنن (٣٥٦٩"٢٢٠/٦) ، وفي الكبرى (٤"٤٣٩٥"٣١٥) من طريق معن .
وأحمد في المسند (١٠"٢٦٢"٦٠٩٥) عن إسحاق بن عيسى . سبعتهم (أبو مصعب ويحيى والقعنبي وإسماعيل وابن القاسم ومعن وإسحاق) عن مالك به نحوه .

* حديث أبي أويس : أخرجه أحمد في المسند (١٧٥/١٠ "٥٩٦٣" ، و (٣٣٣/١٠ "٦١٩٦") من طريقه .

* حديث معمر : أخرجه عبدالرزاق في المصنف (١١/١٠ "١٩٥٢٧") عنه بالشك _ .

وتابعهم في الرواية عن الزهري :

* سفيان بن عيينة وصالح بن كيسان : أخرج حديثهما مسلم في الصحيح (١٧٤٧/٤"٢٢٢٥) .

* ابن أبي عتيق وموسى بن عقيبة : أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٧/٨"٩٢٣٩) .

* يحيى : أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٧/٨"٩٢٤٠) .

تخريج الوجه الثاني : أخرجه البخاري في الصحيح (٧"١٣٨"٥٧٧٢)، ومسلم في الصحيح (١٧٤٧/٤"٢٢٢٥)، والنسائي في الكبرى

تخريج الوجه الثالث : أخرجه النسائي في الكبرى (٣٠٥/٨"٩٢٣٣) من طريق ابن وهب به .

وعبدالله بن وهب إمام حافظ، ومع ذلك وقع في الوهم، وقد بين الدارقطني السبب المحتمل لوهمه ؛ وهو تحديده بهذا الحديث على هذه الصفة في الرواية، وذلك حينما جمع بين شيخيه (مالك ويونس) وضم روايات بعضهم إلى بعض، فحمل حديث مالك _الذي ليس فيه ذكر العدوى والطيرة_ على حديث يونس _الذي فيه ذكرها_، فرواه عنهما جميعاً بلفظ (لا عدوى ولا طيرة)، فوقع في الوهم بزيادة في متن مالك ليست فيه، وقد ذكرنا فيما تقدم أن الجمع بين الشيوخ على هذه الصفة في الرواية يترتب عليه أمور يكون للوهم مدخلا من خلالها وتتسبب في وقوع الراوي في الوهم ومنها الاختصار وضم أسانيد ومتون الأحاديث بعضها إلى بعض مما يتسبب في دخول بعضها في بعض، وهو ما وقع هنا في رواية ابن وهب حينما جمع بين روايات شيوخه بصورة مختصرة فضم إسناد ومتن حديث مالك إلى إسناد ومتن حديث يونس، وحمل حديث مالك على حديث يونس مما تسبب في دخول متن حديث يونس في متن حديث مالك، فوقع في الوهم بزيادة عبارة (لا عدوى ولا طيرة) في متن مالك .

ومما يدل على أن هذه الزيادة في متن مالك غير محفوظة عنه وأنها من وهم ابن وهب ما يلي :

١_ أن هذا الحديث رواه جمع من الرواة عن مالك وحده _كما جاء في تخرج الحديث_ ولم يذكر أحد منهم هذه الزيادة .

٢_ أن هذه الزيادة ليست محفوظة عن الزهري إلا من حديث يونس، قال مسلم بعد أن ذكر من روى هذا الحديث عن الزهري : (كلهم عن الزهري ... بمثل حديث مالك لا يذكر أحد منهم في حديث ابن عمر العدوى والطيرة غير يونس بن يزيد)^(١)، وقال الدارقطني : (رواه يونس، عن الزهري، عن سالم وحمزة، عن ابن عمر، وزاد فيه : "لا عدوى ولا طيرة"، ولم يأت به عن الزهري بهذا الإسناد سواه)^(٢)، فكل من رواه عن الزهري رواه من غير الزيادة ومنهم الإمام مالك .

فجمع ابن وهب لشيوخه في هذا الحديث تسبب في إدراج زيادة في متن أحدهما ليست منه فوقع في الوهم والخطأ .

(١) صحيح مسلم ٤/١٧٤٧ .

(٢) العلل ١٣/١٣٢ .

ومما تقدم يتبين لنا كيف يمكن لجمع الشيوخ أن يكون سبباً محتملاً لخطأ الرواة عند التحديث بالحديث على هذه الصفة في الرواية .

الخاتمة

في نهاية هذا البحث نستطيع أن نوجز أهم نتائجه فيما يلي :

- ١_ أن علماء الحديث وعلمه يجعلون من "الجمع بين الشيوخ" سبباً من أسباب أخطاء الرواة .
- ٢_ أن جعل علماء الحديث وعلمه " الجمع بين الشيوخ " سبباً لخطأ الراوي إنما هو من باب الاحتمال المبني على الظن لا اليقين، ولذا نجدهم يعبرون بقولهم : (لعله حينما جمع بين فلان وفلان) و (أحسبه حين جمع بين شيوخه حمل حديث فلان على حديث فلان)، وغيرها من العبارات التي تفيد الظن لا القطع .
- ٣_ أن الوقوف على هذا السبب يساعد على كشف ما يقع من أخطاء من بعض الرواة الثقات الذين لا يشك فيهم من حمل الأسانيد المعلولة على الأسانيد الصحيحة .
- ٤_ ظهر لنا من خلال هذا البحث مدى العلاقة بين الجمع بين الشيوخ في الرواية والحديث المدرج .
- ٥_ أن الوقوف على هذا السبب يساعد الباحثين في علل الحديث على الوقوف على الأسباب المحتملة لأخطاء الرواة في الأحاديث التي حكم علماء الحديث وعلمه بخطئها ولم يصرحوا بسبب الخطأ . وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم .

المراجع:

- _ الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبد الله أبو يعلى الخليلي، ت: محمد سعيد عمر، الرياض، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٠٩ .
- _ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، ت: مصطفى العلوي وآخر، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧ هـ
- _ التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، ت: محمد مصطفى الأعظمي، الرياض، مكتبة الكوثر، ط ٣، ١٤١٠ هـ .
- _ تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: إبراهيم الزبيق وآخر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ .
- _ الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم، الهند، دائرة المعارف العثمانية، ط ١، ١٢٧١ هـ
- _ السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، ت: حسن عبد المنعم شلبي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢١ هـ
- _ شرح التبصرة والتذكرة، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت: عبد اللطيف الهميم وآخر، بيروت، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٣ هـ .
- _ شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، ت: نور الدين عتر، الرياض، دار العطاء، ط ١، ١٤٢١ هـ .
- _ صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، ت: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي .
- _ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢ هـ .
- _ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي .
- _ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر الدارقطني، ت: محفوظ الرحمن زين الله، الرياض، دار طيبة، ط ١، ١٤٠٥ هـ

- _فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار المعرفة، ١٣٧٩ .
- _فتح المغيـث بشرح الفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ت : علي حسين علي، القاهرة، مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ .
- _الفصل للوصل المدرج في النقل، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ت: محمد الزهراني، دار الهجرة، ط١، ١٤١٨هـ .
- _الكامل في ضعفاء الرجال، عبدالله بن عدي الجرجاني، ت: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ .
- _لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور الأنصاري، بيروت، دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ
- _مسند البزار "البحر الزخار"، أحمد بن عمرو بالبزار، ت : محفوظ الرحمن زين الله وآخر، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ط١، ٢٠٠٩م .
- _معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ
- _ معرفة أنواع علوم الحديث "مقدمة ابن الصلاح"، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، ت: نور الدين عتر، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٦هـ .